كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسرّني أن أقدّم لكم، بالنيابة عن مجلس الإدارة، التقرير السنوي للبنك التجاري القطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

شكّلت سنة ٢٠١٣ عاماً مهماً بالنسبة إلى الاقتصادات العالمية والاقتصاد القطري. فعلى مدى خمس سنوات، ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على الاقتصاد العالمي، واستمرت حتى العام ٢٠١٣، حيث بدأنا نشهد زخماً اقتصادياً إيجابياً من خلال السياسة النقدية للمصارف المركزية وثقة الشركات المتزايدة في الأسواق المتطورة. فبينما كان النمو العالمي مدعوماً بنمو الأسواق الناشئة، شكّل العام ٢٠١٣ نقطة تحوّل في احتمالات النمو ضمن الأسواق النامية والمتطورة على حد سواء. في الواقع، واصلت المصارف المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تطبيق برامج التسهيل الكميّة، كما عمدت إلى إبقاء معدلات الفائدة ضمن مستويات منخفضة تحفيزاً للنمو الاقتصادي ضمن قطاعاتها الاقتصادية. إلى ذلك، خرجت منطقة اليورو من دائرة الركود. أما في اليابان والولايات المتحدة، فقد سدّد المستهلكون ديونهم واستأنفوا الإنفاق، ولو أن الشركات ما زالت حذرة بشأن توظيف الاستثمارات أو استخدام موظفين جدد. من جهة أخرى، شهدت الأسواق الناشئة، شأن البرازيل والهند، انخفاضاً في الطلب المحلي نتيجة زيادة معدلات الفائدة تجنباً للتضخم. غير أن النصف الثاني من السنة شهد تطوّرات إيجابية من حيث النمو العالمي في ظل قيام الاقتصادات المتطورة بتوفير حوافز النمو، حيث يترقب صندوق النقد الدولي حالياً ارتفاعاً خجولاً في معدل النمو العالمي قد يصل إلى ٣،٧% سنة ٢٠١٤.

إزاء هذا الانتعاش الاقتصادي وإعادة التوازن في النمو العالمي خلال العام ٢٠١٣، واصل الاقتصاد القطري نموه بمعدلات لافتة، حيث يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطر بنسبة ٦% خلال العام ٢٠١٣، أي أكثر قليلاً عما تم التنبؤ له سابقاً. ويعود الحافز الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر خلال العام ٢٠١٣ إلى معدل إنتاج الغاز المتزايد. هذا ومن المتوقع إرتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة ١٠،٨% خلال العام ٢٠١٣، إذ إن الاستثمارات مستمرة في البنية التحتية للبلاد باعتبارها جزء من الرؤية الوطنية. سوف تنفق قطر ما يقارب ١٤٠ مليار دولار أمريكي خلال السنوات العشر القادمة على البنى التحتية الرئيسية، مثل الطرق والمطارات وقطاعات الرعاية

الصحية والتعليم والإسكان. أضف إلى أن الإنفاق على استثمارات الهيدروكربون قد انخفض إلى حد ملحوظ، حيث إن الحكومة تنفق مبالغ أكثر ضمن قطاعات اقتصادية مختلفة بهدف تحفيز النمو والنشاط الاقتصادي خارج قطاع الهيدروكربون، كما جاء في الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

مرة أخرى، كان البنك التجاري داعماً مهماً للرؤية الوطنية، حيث إن الخدمات المالية وخدمات الإقراض لديه ساهمت في الاستثمار ضمن مجموعة من القطاعات الضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في قطر. فإن قدرتنا على تقديم خدمات مالية رائدة عالمياً للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمستهلكين تسمح بخلق عالم من الفرص لعملائنا. كان العام ٢٠١٣ مهماً بالنسبة إلى البنك التجاري، هذا العام الذي شهد أوّل استحواذ لنا لشركة تابعة - ألترناتيف بنك (أيه بنك) بتركيا. فبعد النجاح الذي حققناه من خلال ملكيتنا لحصص الأقلية في البنك العربي المتحد في الإمارات العربية المتحدة والبنك الوطني العماني في سلطنة عمان، أدركنا ضرورة تطبيق استراتيجية التحالف الخاصة بنا في أماكن أخرى ضمن المنطقة، وذلك لضمان النمو المستقبلي وتنويع منظومة المخاطر الخاصة بالبنك التجاري. وتبيّن لنا أن أيه بنك كان الخيار الأفضل إذ إنه يسنح للبنك التجاري بناء مصرف رائد، هو بحد ذاته فرصة نمو طويل الأمد في تركيا، هذا البلد الذي يتميز باقتصاده الناشط بفضل موقعه بين أوروبا والخليج، وبروابطه الثقافية والتجارية الوثيقة مع منطقة الخليج.

خلال العام ٢٠١٣، صقل البنك التجاري استراتيجيته لضمان نمو ثابت وطويل الأمد للمساهمين فيه. استمرينا في توقّع وجهات تغيّر العالم وفي الاستفادة من الفرص الجديدة. نحن نؤمن بأن مستقبل القطاع المصرفي سيتّسم بنمو أبطأ وعوائد أقل، ولكن بالنسبة إلى المصارف التي تتبع استراتيجية صحيحة، ستتزايد العوائد المربحة المتميزة باستقرارها وموثوقيتها. وإن استحواذنا على أيه بنك كان جزءًا من عملية الصقل التي تحدثت عنها، والتي ترمي إلى "اصطياد" الفرص الواعدة بالنمو المستقبلي. ولقد أثرت عملية الاستحواذ هذه، إلى جانب قرارنا بتكوين مخصصات مقابل تدني القيمة في الإقراض، على ربحيتنا لهذا العام مقارنة مع أدائنا سنة ٢٠١٢. من جهة أخرى، إن استرتيجية البنك التجاري، تماماً مثل تاريخه، هي رؤية ممتدة على المدى الطويل، وقرارات الاستثمار التي نتخذها اليوم ستكون حتماً لصالح الاقتصاد القطري والمساهمين والعملاء والموظفين في المستقبل. إلى ذلك، فإن إصدار أدوات رأسمالية بقيمة ملياري ريال قطري ضمن الشريحة الأولى من رأس

المال الإضافي في شهر ديسمبر والقرارات الاستراتيجية التي تم اتخاذها خلال العام ستساهم في وضع البنك التجاري ضمن مكانة جيدة خلال مرحلة النمو التالية.

يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٢٠%، ما يساوي ٢ ريال قطري للسهم الواحد، بالإضافة إلى أسهم مجانية بنسبة ٢٠% (سهم مجاني واحد لكل خمسة أسهم مملوكة)، ويرفع توصياته هذه إلى الجمعية العمومية السنوية للموافقة.

يتواصل الزخم الاقتصادي العالمي الذي شهدناه في النصف الثاني من العام ٢٠١٣ خلال العام ٢٠١٤، ومن المتوقع ارتفاع النمو في العديد من الاقتصادات المتطورة، على الرغم من بعض المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي والتي لا تزال قائمة مع انتقالنا إلى العام ٢٠١٤، بانتظار التناقص الدقيق في الاحتياطي الفدرالي. أما النمو في قطر فمن المتوقع أن ينخفض إلى ٤،٦% سنة ٢٠١٤، مع استقرار حصيلة عقود حقول النفط المستحقة وإنتاجات الغاز. من جهة أخرى، وبفضل التمويل الإضافي البالغ ٢ مليار ريال قطري في ديسمبر، وبفضل استراتيجيتنا الواضحة، نحن نرى فرصاً واعدة بالنمو والربح ضمن كياناتنا في قطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وتركيا.

بالنيابة عن مجلس الإدارة، إسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديري للقيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد حفظه الله، دون أن ننسى طبعاً التوجيهات والدعم الذي تلقيناه من معالي وزير الاقتصاد والمال وسعادة محافظ مصرف قطر المركزي.

إن البنك التجاري ملتزم كل الالتزام بتقديم أعلى معايير الخدمة والقيمة لعملائه ومساهميه وتحقيق كافة التطلّعات. ونحن نشكر جزيل الشكر جميع الموظفين لدينا على وفائهم وتفانيهم وعملهم الدؤوب، فهم الجندي المجهول وراء الفرص التي يخلقها البنك التجاري في كل يوم.